دور برامج الدعم الحكومي في دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر خلال الفترة من 2018 الى 2022.

The Role of Government Support Programs in Promoting Micro-Enterprises in Algeria During the Period from 2018 to 2022.

علويط أميرة[1]، فرعون امحمد[2]، بولويز عبد الوافي[3]

Allouit Amira[1], Feraoun M'hamed[2], Boulouiz Abdelwafi[3]

[1] جامعة خميس مليانة (الجزائر)، مخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والابداع، all.amira@hotmail.com

[2] جامعة خميس مليانة (الجزائر)، مخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والابداع، m.feraoun@univ-dbkm.dz

[3] المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة (الجزائر)، مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي، boulouiz@cuniv-naama.dz

تاريخ الاستلام: 29 /2025/04 تاريخ القبول: 10 /2025/06 تاريخ النشر: 30/2025/06

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على دور برامج الدعم الحكومي في دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022، وذلك من خلال دراسة أهم الآليات التي اعتمدتها الدولة لتشجيع روح ريادة الاعمال لدى الشباب ومكافحة البطالة. وقد تم التركيز بشكل خاص على برامج كل من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث وفّرت هذه الهيئات جملة من التسهيلات المالية والضريبية كالقروض بدون فوائد، التأجيلات الجبائية، والمرافقة التقنية في مختلف مراحل إنشاء المشروع.

أظهرت الدراسة نتائج إيجابية نسبياً، تمثلت في ارتفاع عدد المؤسسات المصغرة المنشأة، وخلق عدد معتبر من مناصب الشغل، لاسيما في فئة الشباب وخريجي الجامعات. غير أن هذه النتائج ترافقت مع مجموعة من التحديات، أبرزها البيروقراطية الإدارية، وضعف المتابعة بعد التمويل، إضافة إلى نقص التكوين في مجال تسيير المشاريع.

الكلمات المفتاحية: ريادة الاعمال، المؤسسات المصغرة، برامج الدعم الحكومي.

تصنيف Jel: L 26, L25, O17

Abstract:

This research paper aims to shed light on the role of government support programs in promoting micro-enterprises in Algeria during the period from 2018 to 2022, through an analysis of the main mechanisms adopted by the state to encourage youth entrepreneurship and combat unemployment. Particular focus was placed on the programs of the National Agency for Entrepreneurship Development, the National Unemployment Insurance Fund, and the National Agency for the Management of Microcredit. These institutions provided a range of financial and fiscal facilitations, such as interest-free loans, tax deferrals, and technical support throughout the various stages of project creation.

The study revealed relatively positive results, reflected in the increase in the number of micro-enterprises established and the creation of a significant number of job opportunities, particularly among youth and university graduates. However, these outcomes were accompanied by several challenges, most notably administrative bureaucracy, weak post-funding follow-up, and a lack of training in project management.

Keywords: Entrepreneurship, Micro-enterprises, Government Support Programs.

JEL Classification Codes : L 26, L25, O17

المؤلف المرسل: علويط أميرة، **الإيميل:** **all.amira@hotmail.com**

1. مقدمة:

تُعدُّ المؤسسات المصغرة إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، لما لها من دور فعّال في خلق فرص العمل، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز روح المبادرة لدى الشباب. وإدراكاً من الدولة لأهمية هذه الفئة من المؤسسات، حرصت الحكومة الجزائرية على تبني مجموعة من برامج الدعم والمرافقة، بهدف تشجيع إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة.

وخلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022، عرفت سياسة دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر ديناميكية متجددة، تمثلت في إعادة هيكلة بعض الأجهزة العمومية المكلفة بالدعم، ودمج أخرى ضمن صيغ أكثر فعالية، مثل تحويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، وتوسيع مجالات التمويل، وتبسيط الإجراءات الإدارية، إضافة إلى تعزيز برامج التكوين والمرافقة. وقد جاءت هذه الإصلاحات في سياق اقتصادي وطني ودولي يتّسم بالصعوبات، ما جعل من دعم المؤسسات المصغرة أداة استراتيجية لمواجهة البطالة وتنشيط الاقتصاد المحلي.

وعليه، قمنا بطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت برامج الدعم الحكومي في الجزائر، خلال الفترة من 2018 إلى 2022، في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية الى جزئين جزء نظري تطرقنا فيه الى الاطار النظري لكل من مفهوم المؤسسات المصغرة وجزء تحليلي قمنا فيه بعرض وتحليل مختلف الاحصائيات المتعلقة ببرامج الدعم الحكومي في دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر خلال الفترة 2018 الى 2022

الأهداف:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتحليلية التي من شأنها تسليط الضوء على واقع وآفاق دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر، وذلك من خلال:

- تحديد الإطار المفاهيمي للمؤسسات المصغرة، مع إبراز خصائصها ومكانتها ضمن النسيج الاقتصادي الوطني.
- تحليل تطور عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من 2018 إلى 2022، بهدف فهم ديناميكية نمو هذا القطاع.
- تشخيص واقع تطور المؤسسات المصغرة من حيث التوزيع القطاعي، والمساهمة في خلق فرص العمل، وعدد العمال حسب القطاعات خلال نفس الفترة.
- رصد وتحليل مختلف برامج الدعم الحكومي الموجهة للمؤسسات المصغرة، مع التركيز على فعالية الأطر المؤسساتية القائمة.
- دراسة دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE) ، من حيث المهام، شروط التأهيل، ودورها في تمكين الطلبة الجامعيين من إنشاء مؤسسات مصغرة، خاصة خلال الفترة من 2013 إلى 2020.
- تحليل حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM إلى غاية 31 مارس 2025، من خلال توزيع القروض حسب النوع والجنس وقطاع النشاط، إضافة إلى عدد مناصب الشغل المستحدثة والخدمات غير المالية المقدمة.
- استعراض مساهمة وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار ADPMEPI في دعم المؤسسات المصغرة، من خلال تقييم نشاط مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل والاستشارة بين 2015 و2023.

الأهمية:

تكتسي هذه الورقة البحثية أهمية بالغة وذلك لعدة اعتبارات علمية واقتصادية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **أهمية المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الوطني**، باعتبارها أداة استراتيجية في مكافحة البطالة، خاصة لدى فئة الشباب، وفي تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المحلية.
- **الإسهام في فهم تطور السياسات العمومية** المتعلقة بدعم المؤسسات المصغرة في الجزائر من خلال تحليل أداء الهيئات الرسمية المكلفة بالدعم، ومدى فاعليتها خلال الفترة المدروسة.

- **توفير قاعدة معرفية وإحصائية حديثة** للباحثين وصناع القرار، تتعلق بتطور عدد المؤسسات المصغرة، وتوزيع القروض، ونتائج برامج المرافقة والتمويل الحكومي.

- **تسليط الضوء على تجربة الجزائر في مجال دعم ريادة الأعمال** وتمكين الفئات الهشة اقتصاديًا، مما يمنح هذه الدراسة بعدًا تنمويًا ومجتمعيًا.

2. الاطار النظري

1.2 مفهوم المؤسسات المصغرة

اعتبر تحديد تعريف موحد عالمي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة من بين المسائل المثيرة للجدل، اذ اعتبر التعدد والاختلاف أول خصائص الحقيقة الاقتصادية المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات وقد يعود تعدد التعريفات الى مجموعة من العوامل منها درجة التقدم الاقتصادي للدولة، اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي، بالإضافة للعاملين التقني والسياسي، فالعامل التقني يمثل مستوى اندماج المؤسسات ذاتها بينما العامل السياسي يتعلق لابمدى اهتمام السلطات بهذا القطاع.

وعليه، فقد عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت كطبيعتها اقانونية بأنها " كل مؤسسة انتاج السلع/ خدمات تشغل من 01 الى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دج أو لا يجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لم يمتلك رأسمالها 25 بالمائة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما قد عرفت وزارة الصناعة المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 100 مليون دج. أما المؤسسة المصغرة تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دج. فالمؤسسة المتوسطة تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها محصور بين 200 مليون دج و 2 مليار دج، ومجموع ميزانياتها السنوية محصور بين 100 مليون دج و500 مليون دج. والجدول الموالي يوضح تصنيف المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 01: تصنيف المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.

المعيار	الصغيرة جدا أو المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	من 01 الى 09 اشخاص	من 10 الى 49 شخص	من 50 الى 250 شخص
رقم الاعمال	اقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 400 مليون دج	من 400 مليون الى 04 ملايير دج
الحصيلة السنوية	لا يتجاوز 20 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج	من 200 مليون الى مليار دج

المصدر: **الموقع الرسمي لوزارة الصناعة، https://www.industrie.gov.dz.**

2.2 أهداف المؤسسات المصغرة:

يرمي إنشاء مؤسسة مصغرة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها: (صلاح، 2011)

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.

- تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

- حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.

- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

3.2 خصائص المؤسسات المصغرة:

للمؤسسات المصغرة من الخصائص ما يؤهلها لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (صلاح، 2011)

- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، ويمكن أن تكون دولية في ضل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.

- الضآلة النسبية لرأسمال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثين يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية.

- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما و قلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.

- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية.

- دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.

- سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

3. و اقع تطور المؤسسات المصغرة في الجز ائر

1.3 تطور عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة للفترة 2018 الى 2022

شهدت المؤسسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2022 تطورًا ملحوظًا في عددها، حيث ارتفع العدد الإجمالي من 1,141,863 مؤسسة سنة 2018 إلى 1,359,803 مؤسسة سنة 2022، أي بزيادة تقارب 218 ألف مؤسسة خلال خمس سنوات. وقد تميّز هذا التطور بهيمنة المؤسسات المصغرة على النسيج الاقتصادي، حيث حافظت على نسبة تفوق 97 بالمائة من إجمالي عدد المؤسسات في كل سنة من سنوات الفترة المدروسة، وهو ما يدل على اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على هذا النوع من المؤسسات، الذي يتميز في الغالب ببنية بسيطة ورأس مال محدود، ويعتمد على مبادرات فردية أو عائلية، لا سيما في ظل الدعم الذي تقدمه الدولة من خلال آليات التمويل والمرافقة.

أما المؤسسات الصغيرة، فقد حافظت على نسبتها التي تراوحت بين 2.6 بالمائة و2.1 بالمائة، مع تسجيل تراجع طفيف خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفض عددها من 31,027 سنة 2019 إلى 28,639 سنة 2022. ويُفسَّر هذا التراجع بضعف قدرات

التوسع والنمو لهذا النوع من المؤسسات، بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بالتمويل، والمنافسة، ونقص المرافقة التقنية والإدارية. من جهتها، تبقى المؤسسات المتوسطة في وضعية هشة، إذ لم تتجاوز نسبتها 0.4 بالمائة في أي سنة من السنوات الخمس، بل انخفضت إلى 0.26 بالمائة سنة 2022، ما يعكس غياب بيئة ملائمة لنمو هذا النوع من المؤسسات، رغم أهميته الاستراتيجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق القيمة المضافة والتشغيل. كما تبرز سنة 2021 كنقطة تحوّل، حيث شهدت تراجعًا واضحًا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يمكن ربطه بالآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 التي ضربت العالم خلال سنة 2020، وتسببت في تباطؤ العديد من الأنشطة الاقتصادية. وبهذا، يتضح أن البنية الاقتصادية الجزائرية لا تزال تعاني من اختلال في توزيع أصناف المؤسسات، حيث تطغى المؤسسات المصغرة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي يُفترض أن تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال تعزيز الإنتاج، والتشغيل، والابتكار. وعليه، فإن تطوير هذه الفئات يستوجب مراجعة السياسات العمومية الداعمة لها، خاصة ما يتعلق بالتمويل، التحفيز الضريبي، تسهيل الولوج إلى الأسواق، وتوفير بيئة أعمال تنافسية ومحفزة على النمو والتوسع. الجدول أدناه يوضح عدد المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة للفترة 2018 الى 2022. والجدول أدناه يبين **تطور عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة للفترة 2018 الى 2022**

الجدول 02: تطور عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة للفترة 2018 الى 2022.

السنوات	صنف المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة
2018	**مؤسسات مصغرة**	1107607	97
	مؤسسات صغيرة	29688	2.60
	مؤسسات متوسطة	4567	0.40
	المجموع	1141863	100
2019	**مؤسسات مصغرة**	1157539	97
	مؤسسات صغيرة	31027	2.60
	مؤسسات متوسطة	4773	0.40
	المجموع	1193339	100
2020	**مؤسسات مصغرة**	1195126	97.08
	مؤسسات صغيرة	31023	2.52
	مؤسسات متوسطة	4924	0.40
	المجموع	1231073	100
2021	**مؤسسات مصغرة**	1255235	97.58
	مؤسسات صغيرة	27657	2.15
	مؤسسات متوسطة	3473	0.27
	المجموع	1286365	100
2022	**مؤسسات مصغرة**	1327553	97.64
	مؤسسات صغيرة	28639	2.10
	مؤسسات متوسطة	3611	0.26
	المجموع	**1359803**	**100**

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، من 2019 الى 2023.

يشير تحليل تطور عدد العمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2022 إلى ديناميكية إيجابية تعكس قدرة هذه المؤسسات على خلق فرص العمل والمساهمة في امتصاص البطالة وتعزيز النسيج الاقتصادي الوطني. فقد ارتفع عدد العمال من 2,724,264 عاملًا سنة 2018 إلى 3,307,821عاملًا سنة 2022، أي بزيادة إجمالية قدرها 583,557 منصب شغل خلال خمس سنوات. ويُبرز هذا الارتفاع الدور المتنامي لهذه المؤسسات في تشغيل اليد العاملة، خصوصًا في ظل التوجه الحكومي نحو تشجيع روح المقاولاتية ودعم إنشاء المؤسسات. فقد عرفت سنة 2019 أعلى نسبة نمو سنوي 5.92 بالمائة في عدد العمال، بزيادة قدرها 161,381 منصب شغل مقارنة بسنة 2018. ويمكن تفسير هذا الأداء الإيجابي بتوسع نشاط المؤسسات المصغرة بفضل السياسات التحفيزية، وتكثيف برامج الدعم والتشغيل، لاسيما من قبل الوكالات الوطنية الداعمة لريادة الاعمال. أما سنة 2020 رغم تداعيات جائحة كوفيد-19 التي أثّرت سلبيًا على الاقتصاد العالمي، فإن الجزائر تمكنت من تسجيل نمو في عدد العمال بلغ 103,871 منصب، أي بنسبة 3.60 بالمائة، وهي نسبة أقل من السنة السابقة لكنها تظل إيجابية بالنظر إلى السياق الاقتصادي الاستثنائي. وقد يُعزى هذا الاستمرار في النمو إلى مرونة المؤسسات المصغرة، وسرعة تأقلمها مع المتغيرات، رغم محدودية إمكانياتها. كما أنه في سنة 2021 استعادت وتيرة النمو بعض الزخم، حيث تم تسجيل 145,470 منصب شغل جديد، بنسبة نمو قدرها 4.86 بالمائة، وهو ما يعكس بداية تعافي النشاط الاقتصادي بعد الجائحة. كما يدل على استمرار السياسات المشجعة على التوظيف في هذا القطاع، إلى جانب رغبة الشباب في خلق مشاريع ذاتية للهروب من البطالة. كما نلاحظ أن سنة 2022 شهدت تسجيل أعلى قيمة مطلقة للتغيير في عدد العمال خلال الفترة المدروسة، ب 172,853منصبًا إضافيًا، أي بنسبة نمو قدرها 5.22بالمائة وهذا يدل على دخول عدد معتبر من المؤسسات الجديدة في مرحلة النشاط، أو توسع مؤسسات قائمة، مما ساهم في استيعاب مزيد من اليد العاملة. وعليه يمكننا القول ان المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تمثل محركًا هامًا للتشغيل في الجزائر، حيث تسجل سنويًا معدلات نمو مستقرة في عدد العمال. كما أن مرونتها وقدرتها على الاستمرارية، حتى في الأزمات، يؤكد على أهميتها الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن تحقيق نتائج أكثر تأثيرًا يتطلب تعزيز بيئة الأعمال، وتوفير دعم مهيكل يضمن استدامة هذه المؤسسات، ويحفزها على النمو النوعي، لا الكمّي فقط، خصوصًا من حيث الابتكار والتوسع في أسواق جديدة.

الشكل 01: عدد العمال حسب نوع المؤسسة خلال الفترة من 2018 الى 2022

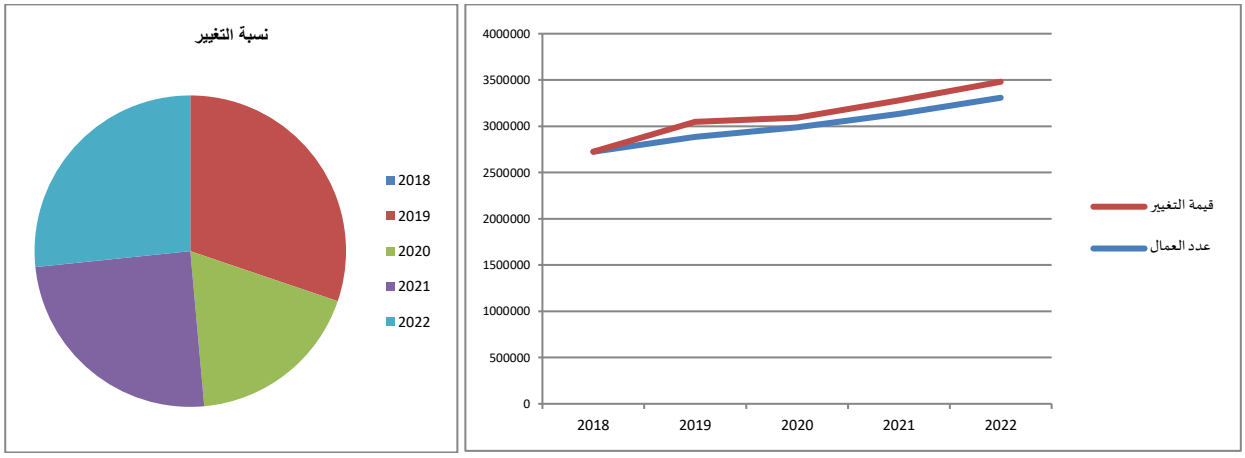

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، من 2019 الى 2023.

2.3 عدد العمال حسب قطاع المشاط خلال الفترة من 2018 الى 2022

تم تقسيم القطاعات للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وفق وزارة الصناعة الى القطاع الزراعي وقطاع الهيدروكربونات والطاقة والمناجم وقطاع البناء والأشغال العمومية والري وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات بما في ذلك المهن الحرة وقطاع الحرف وسنتطرق لتوزيع هذه المؤسسات خلال الفترة من 2018 الى 2022.

الجدول 03: عدد العمال حسب قطاع المشاط خلال الفترة من 2018 الى 2022.

قطاع النشاط	نهاية 2019	أثناء سنة 2020				نهاية 2020	أثناء سنة 2021				نهاية 2021	أثناء سنة 2022			
		م مص	م ص	م م	مج		م مص	م ص	م م	مج		م مص	م ص	م م	مج
الزراعة	7481	208	-5	6	209	7690	313	7	0	320	8010	377	17	394	80404
الهيدروكربونات والطاقة والتعدين	3066	39	10	0	49	3115	113	14	1	128	3243	107	17	128	3371
البناء، الأشغال العمومية والري	190170	3362	384	48	3795	193964	4835	463	96	5367	199331	4722	365	5121	204452
الصناعات التحويلية	103693	2287	12	129	2428	106121	3671	162	37	3870	109991	5833	143	6001	115992
الخدمات بما في ذلك المهن الحرة	614375	16566	434	84	11624	631459	30139	542	45	30726	662185	40799	440	41314	709437
الحرف	274554	14170	0	0	14170	288724	14881	=	-	14881	303605	20480	-	20480	324085
المجموع	1193339	36632	952	150	37734	1231073	53952	1188	152	55292	1286365	72318	982	73438	1359803
النسبة		%97.08	%2.52	%0.40	100	%100	%97.58	%2.15	%0.27	%100		%98.47	%1.34	100	%100

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، من 2019 الى 2023.

نلاحظ من جدول توزيع المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط أن هذا النوع من المؤسسات في الجزائر شهد نموًا تدريجيًا خلال الفترة من نهاية سنة 2019 إلى سنة 2022، حيث ارتفع العدد الإجمالي من 1,193,339 مؤسسة إلى 1,359,803 مؤسسة. ويعكس هذا التطور الإيجابي حيوية القطاع، رغم التحديات الاقتصادية مثل جائحة كورونا، بمعدل نمو سنوي يناهز 5 بالمائة. تُظهر البيانات أن المؤسسات المصغرة تمثل الغالبية العظمى بنسبة تفوق 97 بالمائة من إجمالي المؤسسات، في حين تراجعت نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 1.34 بالمائة و0.19 بالمائة على التوالي بحلول سنة 2021، ما يعكس ضعفًا في ترقية المشاريع إلى مستويات أعلى. قطاع الخدمات، بما في ذلك المهن الحرة، احتل المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات، تليه الحرف والبناء والأشغال العمومية، في حين بقيت قطاعات مثل الطاقة، التعدين، والصناعات التحويلية أقل تمثيلًا رغم أهميتها الاقتصادية. كما عرف قطاع الزراعة نموًا ملحوظًا في الفترة الأخيرة، نتيجة لتوجهات دعم الأنشطة الفلاحية. يبرز هذا التوزيع اختلالًا واضحًا في هيكلة المؤسسات لصالح القطاعات الخدماتية على حساب القطاعات الإنتاجية، مما يستدعي توجيه سياسات دعم نحو تنويع النشاط الاقتصادي، وتشجيع ترقية المؤسسات المصغرة إلى صغيرة ومتوسطة، مع التركيز على التكوين والمرافقة والاستثمار في القطاعات الحيوية مثل الصناعة والفلاحة.

4. برامج الدعم الحكومي للمؤسسات المصغرة في الجزائر.

تولي الدولة الجزائرية أهمية متزايدة لدعم المؤسسات المصغرة، باعتبارها أداة فعالة في خلق فرص العمل وتعزيز روح المقاولة لدى الشباب. وفي هذا الإطار، تم إطلاق عدة برامج حكومية تهدف إلى مرافقة أصحاب المشاريع وتمكينهم من الانطلاق في نشاطاتهم. ومن أبرز هذه البرامج ما سيتم التطرق إليه في هذا العنصر.

1.4 الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Anade

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والمسماة سابقا بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في سنة 1996 وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالمؤسسات المصغرة. تهدف الي دعم تشغيل الشباب عن طريق تشجيع إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوسيعها من قبل الشباب حاملي المشاريع تضم الوكالة شبكة تمتد على كامل التراب الوطني مكونة من 61 وكالة ولائية و 173 ملحقة. (دليل حصيلة النشاطات للمؤسسات المصغرة، 2023) يسير الوكالة مجلس توجيه و يديرها مدير عام. حيث وبناءا على المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق ل 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ل 8 سبتمبر سنة 1994 تم تعديل تسمية الوكالة في نص

المادة 1 لتصبح "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية". والتي هي موضوعة تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، وذلك بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 22-355 الموقع بتاريخ 20 أكتوبر.

أولا- مهام وشروط التأهيل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في: (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، 2023)

- تحسيس ونشر ثقافة ريادة الاعمال؛
- تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع؛
- مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم؛
- تطوير المهارات التقنية ومهارات التكوين لدى مسيري المؤسسات المصغرة؛
- ضمان المرافقة والمتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من أجل ديمومتها.

بالإضافة للمهام السابقة تضطلع وكالة Anade بمهام جديدة من بينها:

- إعداد خارطة النشاطات والمشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية؛
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من طرف مختلف القطاعات والشركاء.
- عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة؛
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

أما مهام للوكالة، تتمثل في:

- تعد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات.
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناءا على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/ أو الوطني.
- تسهر على عصرنة وتوحيد معايير انشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها؛
- تعد وتطور أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة؛
- تعمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة؛
- تضجع تبادل الخبرات من خلال برامج المنظمات والهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية المختصة في دعم ريادة الاعمال وترقية المؤسسات المصغرة؛
- تتولى تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.
- تحويل الفروع الولائية الى وكالات ولائية، والملحقات الى فروع.
- تعديل قائمة أعضاء المجلس التوجيهي للوكالة:
- ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة؛
- ممثل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية؛ (دليل حصيلة النشاطات للمؤسسات المصغرة، 2023)

ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛

- ممثلين 2 عن الوزير المكلف بالمالية؛
- ممثل الوزير المكلف بالتضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- ممثل الوزير المكلف بالصناعة؛

ممثل الوزير المكلف بالتجارة؛

- ممثل عن الوزير المكلف بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- الأمين الدائم لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوو المشاريع، أو ممثله؛

- رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية، أو ممثله؛
- يمكن للمجلس أن يستعين بكل شخص يمنه مساعدته في أشغاله، نظرا لكفاءاته؛
- يحضر المدير العام للوكالة أشغال مجلس التوجيه بصوت استشاري ويضمن امانته.
- ادراج منصب الأمين العام، في تنظيم الوكالة:
- يساعد المدير العام للوكالة في ممارسة مهامة.
- إضافة تحديد كيفية تعيين وانهاء مهام الأمين العام والمستشارون ومديري الوكالات الولائية الى قرار الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة.
- يعين الأمين العام والمفتش العام والمديرون المركزيون والمستشارون ومديرو الوكالات الولائية بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة بناء على اقتراح من المدير العام. وتنتهي مهامهم حسب الاشكال نفسها.
- تحديد عضوية لجنة المراقبة بأربعة أعضاء عوض ستة وتحديد كيفية تعيين رئيسها:

تتكون لجنة المراقبة من أربعة أعضاء يعينهم مجلس التوجيه لمدة سنة قابلة للتجديد. ويعين رئيسها من ضمن أعضائها لنفس المدة.

أما شروط التأهيل فتتمثل في: (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، 2023)

- أن يتراوح عمره ما بين 18 و 55 سنة؛
- أن يكون ذو شهادة أو تأهيل مهني و /أو له مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى؛
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة؛
- ألاّ يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات؛
- الغاء شرط البطالة.

أما بالنسبة لصيغ التمويل فتتمثل في: (دليل انشاء مؤسسة، 2024)

- **التمويل الثلاثي:** هذا النوع من التمويل يشمل البنوك أو المؤسسات المالية ويتكون من :
- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر
- قرض غير مكافئ (بدون فوائد) تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Anade
- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100 بالمائة يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشاب ذوي المشاريع.
- **التمويل الثنائي:** هذا النوع من التمويل لايشمل البنوك أو المؤسسات المالية ويتكون من:
- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر
- قرض غير مكافئ (بدون فوائد) تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- **التمويل الذاتي:** هذا النوع من التمويل يتكون من المساهمة الشخصية للشاب المستثمر بنسبة 100 بالمائة

ثانيا- أشكال الاستثمار:

توفر الوكالة نوعان من الاستثمار وهما كالاتي: (دليل حصيلة النشاطات للمؤسسات المصغرة، 2023)

أ- استثمار الانشاء: يتعلق هذا النوع من الاستثمار باحداث مؤسسات مصغرة جديدة من طرف شاب أو أكثر في جميع النشاطات باستثناء النشاط التجاري حسب ما يلي:

- أن يكون الشاب بطالا غير منخرط لدى مصالح CNAS و CASNOS.
- ان يتراوح سن الشاب بين 19- 25 سنة يمكن أن يصل الى 40 سنة بالنسبة الى المسير اذا تعهد بخلق ثلاث مناصب شغل دائمة.
- أن يكون لديه المؤهلات المهنية والعلمية ذات العلاقة بالنشاط امرتقب.
- أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع، أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب للعمل.

ب- استثمار التوسيع: يتعلق بالمؤسسات المصغرة المنجزة في اطار الوكالة والتي تطمح الى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي، ومن الشروط المؤهلة لمثل هذا الشكل من الاستثمار نجد:

- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام؛
- تسديد نسبة 70 بالمائة من القروض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي؛
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة (ثلاث سنوات الأولى).
- تصريح بالوجود لاثبات سنوات استغلال في المناطق العادية أو 6 سنوات في المناطق الخاصة.

ثالثا- دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم الطلبة الجامعيين لإنشاء مؤسسات مصغرة خلال الفترة من 2013 إلى 2020

بين عامي 2013 و2020، لعبت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية دورًا محوريًا في دعم الطلبة الجامعيين في الجزائر لإنشاء مؤسسات مصغرة، من خلال توفير تكوينات، مرافقة، وتمويلات ميسرة وهذا بغرض تعزيز التوظيف الذاتي لدى الطلبة وتمكينهم من خلق فرص عمل لأنفسهم، مما يقلل من معدلات البطالة بين الخريجين. وعليه في هذا الجزء سنتطرق الى تحليل احصائيات اجمالي الملفات المقدمة من قبل الجامعيين لإنشاء مؤسسة مصغرة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الفترة الممتدة من 2013 الى غاية 2020 حسب صنف التمويل.

أ- اجمالي الملفات المقدمة من قبل الجامعيين لإنشاء مؤسسة مصغرة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الفترة الممتدة من 2013 الى غاية 2020 حسب الصنف التمويل.

منذ سنة 2013 الى غاية 2020 قامت الوكالة بتسجيل اجمالي 32479 ملفا مقدما من قبل الطلبة الجامعيين، وهذا بغية انشاء مشاريعهم الخاصة حيث استلمت ما قدره 896 ملفا يخص التمويل المصغر في مختلف أصناف التمويل التي تتيحها الوكالة و 1640 ملفا مقدما يخص التمويل المختلط و 29943 ملفا مقدما يخص التمويل الثلاثي.

كما قامت الوكالة، باستحداث صيغ تمويل مختلفة وضعتها في متناول الشباب حاملي المشاريع الاستثمارية، هذه الصيغ التمويلية ترتكز بالدرجة الأولى على هيكل التمويل الثنائي من جهة، وهو الذي يستند على طرفين مهمين وهما: الشباب المستثمر من جهة، وجهاز الوكالة من جهة أخرى، والنوع الثاني من التمويل يسمى هيكل التمويل الثلاثي، والذي يستند هو الأخر على ثلاثة أطراف رئيسية بدءا بالبنك باعتباره الممول الرئيسي، والمستفيد هو الشباب المستثمر والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية طرف ثالث، وهناك التمويل الذاتي القائم على المساهمة الكلية من قبل الريادي والذي تم استحداثه مؤخرا سنة 2018.

الجدول 04: اجمالي الملفات المقدمة من قبل الجامعيين لانشاء مؤسسة مصغرة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الفترة الممتدة من 2013 الى غاية 2020 حسب الصنف التمويل.

الولاية	التمويل الذاتي	مختلط	ثلاثي	الاجمالي
أدرار	14	31	406	**451**
الشلف	28	18	547	**593**
الاغواط	26	41	196	**263**
أم البواقي	12	20	653	**685**
باتنة	42	61	1 171	**1 274**
بجاية	10	38	1 871	**1 919**
بسكرة	8	66	818	**892**
بشار	20	33	97	**150**
البليدة	62	31	610	**703**
البويرة	14	31	736	**781**

تمنراست	6	8	214	**228**
تبسة	4	12	501	**517**
تلمسان	12	28	508	**548**
تيارت	-	4	770	**774**
تيزي وزو	2	31	1 785	**1 818**
الجزائر	162	240	3154	**3556**
الجلفة	2	27	558	**587**
جيجل	14	46	365	**425**
سطيف	48	72	1 427	**1 547**
سعيدة	6	8	147	**161**
سكيكدة	16	62	943	**1 021**
سيدي بلعباس	2	12	552	**566**
عنابة	6	11	844	**861**
قالمة	-	28	497	**525**
قسنطينة	14	67	1 685	**1 766**
المدية	26	63	280	**369**
مستغانم	2	9	695	**706**
المسيلة	28	41	471	**540**
معسكر	2	6	368	**376**
ورقلة	6	25	304	**335**
وهران	50	23	1 314	**1 387**
البيض	-	19	56	**75**
اليزي	2	3	64	**69**
برج بوعريريج	14	26	524	**564**
بومرداس	28	22	456	**506**
الطارف	2	9	379	**390**
تندوف	10	9	41	**60**
تسيسمسيلت	-	19	184	**203**
الوادي	2	40	306	**348**
خنشلة	14	58	503	**575**
سوق أهراس	6	28	433	**467**
تيبازة	10	28	617	**655**
ميلة	24	55	616	**695**
عين الدفلى	68	44	317	**429**
النعامة	8	12	55	**75**

عين تيموشنت	14	3	229	**246**
غرداية	48	59	231	**338**
غليزان	2	13	445	**460**
المجموع	**896**	**1 640**	**29 943**	**32 479**

المصدر: المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر عدد من الملفات المقدمة من قبل الجامعيين لانشاء مؤسسة مصغرة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من سنة 2013 الى غاية 2020 حسب صنف التمويل. كانت تخص التمويل الثلاثي وذلك بنسبة 92.19 بالمائة وتليها الملفات التي تخص التمويل المختلط وذلك بنسبة 5.05 بالمائة ، فالتمويل المصغر بنسبة 2.76 بالمائة. كما نلاحظ أن هناك تزايد في عدد المشاريع الممولة بصيغة التمويل الثلاثي من طرف الوكالة خلال الفترة 2013-2020 وهذا راجع الى تخفيض نسبة الفوائد البنكية الى 100 بالمائة الى صفر بالمائة. على غرار صيغة التمويل الثنائي وهذا راجع لعزوف الطلبة الجامعيين عن هذه الصيغة لخصوصيتها. فالطالب الجامعي ضعيف الدخل ان لم نقل معدم. وعليه، فالغالب هو أن يتوجه نحو المساهمة الشخصية الأقل والتي تكون في التمويل الثلاثي (1-2) بالمائة وهذا بالطبع حسب تكلفة المشروع، أما التمويل الثنائي فترتفع فيه المساهمة الشخصية (71-72) بالمائة وهو الامر الذي يشكل عائقا كبيرا للطالب الجامعي وهو ما يعكس انخفاض عدد الطلبات المقدمة من قبل الجامعيين وفق هذه الصيغة. كما أن عدم الاقبال على صيغ التمويل الذاتي راجع الى كونها صيغة حديثة النشأة بالمقارنة مع بقية الصيغ تم استحداثه مؤخرا فيفري 2018 وهو ما يوافق أصحاب المهن الحرة الذين يبحثون عن امتيازات ضريبية فقط(كالصيدلة، الطب، المحاماة، محضر قضائي،...) بالإضافة الى كونها تعتمد على التمويل الكامل 100 بالمائة من قبل الشباب الريادي، وهي توفر فقط الامتيازات الضريبية والجمركية.

رابعا- اجمالي المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لصالح الطلبة الجامعيين لانشاء مؤسسة مصغرة في الفترة الممتدة من 2013 الى غاية 2020 حسب صنف التمويل.

في إطار دعم روح المبادرة لدى الشباب الجامعي، لعبت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية دورًا محوريًا في تمويل المشاريع الخاصة بإنشاء مؤسسات مصغّرة، خاصة خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى غاية 2020. وقد تم تصنيف هذا التمويل إلى ثلاثة أصناف رئيسية: التمويل المصغر، التمويل المختلط، والتمويل الثلاثي، بما يتماشى مع طبيعة المشروع وقدرة صاحبه على المساهمة الذاتية. يعرض الجدول التالي توزيع إجمالي المشاريع المموّلة حسب نوع التمويل، من حيث عدد المشاريع والمبالغ المخصّصة، بالإضافة إلى النسب المئوية التي تعكس وزن كل نوع من أنواع التمويل ضمن السياسة العامة لدعم الطلبة الجامعيين.

الجدول 05: اجمالي المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لصالح الطلبة الجامعيين لإنشاء مؤسسة مصغرة في الفترة الممتدة من 2013 الى غاية 2020 حسب صنف التمويل.

نوع التمويل	التمويل الثلاثي		التمويل المختلط		التمويل المصغر	
	عدد المشاريع الممولة	المبلغ	عدد المشاريع الممولة	المبلغ	عدد المشاريع الممولة	المبلغ
أدرار	153	1,038,381,271	19	26,020,017	1	283,256
الشلف	280	1,469,462,513	13	29,324,631	9	3,877,221
الاغواط	106	612,069,112	27	43,422,585	3	1,147,374
أم البواقي	347	1,937,863,087	11	19,223,301	1	230,000
باتنة	618	4,367,374,388	68	83,845,855	5	1,536,141
بجاية	1,238	6,486,287,146	38	39,042,409	3	1,074,722
بسكرة	358	1,729,630,926	56	64,136,776	2	490,000
بشار	54	363,621,390	25	24,016,443	5	2,649,596

البليدة	367	2,086,290,721	31	41,354,944	6	4,889,148
البويرة	440	2,533,203,432	24	52,209,048	4	1,198,046
تمنراست	101	724,390,570	6	5,445,023		
تبسة	212	1,317,113,996	6	7,191,131		
تلمسان	480	2,641,081,117	23	58,862,823	4	1,028,759
تيارت	330	2,169,417,517	1	4,633,517		
تيزي وزو	1,199	5,599,204,803	32	48,122,872		
الجزائر	1987	1,096312510	190	361692261	21	8953995
الجلفة	286	2,063,412,683	23	48,828,980		
جيجل	227	1,160,019,661	38	41,236,984	1	611,905
سطيف	927	4,959,782,608	69	118,514,623	3	1,347,769
سعيدة	74	526,087,853	7	15,754,268	2	275,790
سكيكدة	461	2,326,965,924	42	90,183,843	2	248,000
سيدي بلعباس	248	1,650,791,607	13	21,087,813		
عنابة	530	3,009,760,945	13	21,043,529		
قالمة	327	1,826,146,771	21	54,566,858		
قسنطينة	852	4,737,115,116	50	77,388,270		
المدية	163	960,473,974	50	35,745,535	3	1,015,738
مستغانم	419	1,957,945,444	6	7,954,355		
المسيلة	235	1,320,169,696	49	38,697,137	5	1,249,097
معسكر	220	1,312,091,172	9	14,497,370		
ورقلة	171	1,125,601,330	19	19,799,325		
وهران	747	4,293,601,582	27	57,253,858	11	9,097,507
البيض	21	128,449,159	17	18,116,262		
اليزي	31	193,055,358	1	723,356		
برج بوعريريج	232	1,489,613,379	18	32,243,137	1	222,880
بومرداس	229	1,239,716,053	19	32,689,777	8	6,286,620
الطارف	245	1,093,728,229	9	24,585,312		
تندوف	20	136,837,765	10	12,929,848	4	443,451
تسيسمسيلت	125	760,166,957	15	31,982,603		
الوادي	138	806,326,567	20	11,850,480	1	720,000
خنشلة	221	1,325,587,143	42	58,055,000	3	9,750,000
سوق أهراس	305	1,613,065,448	30	34,043,914	2	1,733,253
تيبازة	376	1,864,949,009	25	63,630,501	1	2,140,000
ميلة	400	1,862,428,902	51	54,002,588	6	1,724,078
عين الدفلى	139	815,567,145	42	33,136,616	29	8,156,211
النعامة	40	280,560,377	9	10,129,973	3	1,040,000
عين تيموشنت	124	753,460,639	5	13,408,435	2	766,568
غرداية	108	715,477,672	48	73,074,391	8	16,449,558
غليزان	266	1,581,826,101	13	7,781,825	1	250,675
المجموع	**17,177**	**95,929,299,940**	**1,380**	**2,083,480,401**	**160**	**90,887,355**

المصدر: المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن هناك تباين في تمويل المؤسسات المصغرة المنشأة من قبل الطلبة الجامعيين خلال الفترة 2013 الى 2020 فنلاحظ أن التمويل الثلاثي يمثل النسبة الأكبر من حيث عدد المشاريع 17,177 مشروعًا وحجم التمويل الإجمالي 95.9 مليار دينار جزائري، مما يعكس الثقة في هذه الآلية كونها توفّر توازنا بين مساهمة المستفيد والدعم البنكي وضمان الوكالة. والولايات الأكثر استفادة من هذا النوع من التمويل الجزائر 1987 مشروعًا، قسنطينة 852، سطيف 927، بجاية 1238، وهران 747. وهو ما يشير إلى نشاط ريادة الاعمال مرتفع في الولايات الكبرى وذات الكثافة السكانية العالية. أما التمويل الثنائي فقد تم تمويل ما قيمته 2.08 مليار دينار جزائري أي غطّى 1380 مشروعًا. ورغم كونه أقل انتشارًا من التمويل الثلاثي، إلا أنه كان مهمًا في ولايات مثل خنشلة 42 مشروعًا، باتنة 68، سطيف 69، عين الدفلى 42. وهو ما يفسر بوجود مشاريع ذات قدرة متوسطة على التمويل الذاتي، مع الحاجة إلى دعم جزئي من الدولة. أما التمويل المصغر فقد سجّل هذا النمط من التمويل فقط 160 مشروعًا بمبلغ يقارب 90.9 مليون دينار جزائري. ورغم محدودية انتشاره، إلا أنه كان مؤثرًا في ولايات مثل غرداية، وهران، والبليدة، حيث يتجه هذا التمويل نحو المستفيدين من ذوي الموارد المحدودة. كما يمثل هذا التمويل بابًا للدخول إلى عالم ريادة الاعمال بفكرة مشروع صغير دون الحاجة إلى شراكة مصرفية كبيرة. ومنه، نستنتج أن التمويل الثلاثي هو الأداة المفضلة للوكالة لتحقيق أهدافها في خلق فرص عمل مستدامة ودعم المؤسسات المصغرة، خصوصًا لدى الطلبة الجامعيين.

2.4 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

اعتمدت الجزائر القرض المصغر كأداة لمحاربة الفقر منذ عام 1999. بعد خمس سنوات فقط، إستوجب إنشاء هيئة أخرى لمنح القروض المصغرة وهي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية وعليه، فقد أبدت الحكومة استعدادها وعزمها على مكافحة الفقر. وقد أكدت الندوة الدولية التي انعقدت في شهر ديسمبر عام 2002 تحت عنوان "التجربة الجزائرية في القرض المصغر" على العديد من العراقيل، أبرزها: عدم ضمان إجراءات المرافقة ودعم االمقاولين في مرحلة نضج المشاريع ومتابعة الأنشطة الممولة، تعدد المتدخلين المكلفين بتنفيذ الجهاز. وعلى ضوء توصيات هذه الندوة، إضافة إلى تلك المنبثقة عن المؤتمر الدولي حول الفقر الذي انعقد عام 2000. وعليه، تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في عام 2004، وقد جاءت لتلبية المتطلبات التالية:

- منح القروض بطريقة لا مركزية؛
- تخفيف شروط التأهيل؛
- تكييف الإجراءات مع طرق تطبيق الشروط الموضوعية للفئات المحرومة؛
- سيولة آليات الموافقة والمنح الفعلي للقروض من اجل تفعيل الدعم ومساهمة الفئات المحرومة؛
- استدامة النظام عن طريق إنشاء قواعد عملية كافية؛
- القدرة على تلبية الطلب القوي، وخاصة من ربات البيوت، الأسر المنتجة من الحرفيين وصغار المزارعين ومربي المواشي.

وقد اندرجت مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تحت:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛
- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم؛
- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي سيحظون بها؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛
- مساعدة المستفيدين، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

أما بالنسبة لشروط التأهيل فقد تمثلت في:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق؛
- عدم امتلاك دخل أو مدا خيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه؛
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما؛
- الالتزام بتسديد القرض حسب جدول زمني محدد.

أولا- آليات التمويل والخدمات

تقدم الوكالة تمويلًا يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية:

- **المساهمة الشخصية للمستفيد:** تُقدّر بنسبة 1 بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- **القرض بدون فوائد من الوكالة** :يغطي حتى 29 بالمائة من التكلفة الإجمالية.
- **القرض البنكي المدعّم**: يغطي حتى 70 بالمائة من التكلفة الإجمالية، ويكون بفائدة مخفضة تصل إلى 0 بالمائة في بعض الحالات، مع فترة سداد تصل إلى 5 سنوات. يُستخدم هذا التمويل لاقتناء العتاد، المواد الأولية، أو لتغطية نفقات بدء النشاط.

أما بالنسبة لخدماته فقد تمثلت في خدمات المرافقة في:

- التكوين في تسيير المشاريع وإعداد دراسات الجدوى.
- الإرشاد والتوجيه في اختيار النشاط المناسب.
- المرافقة أثناء وبعد التمويل.

للاستفادة من القرض المصغر يجب على المتقدمين استيفاء الشروط التالية:

- بلوغ 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل ثابت أو مداخيل غير منتظمة.
-إثبات مقر الإقامة.
- امتلاك مهارة تتوافق مع النشاط المزمع إنجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط مماثل.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية بنسبة 1 بالمائة من التكلفة الإجمالية للنشاط.
-: الالتزام بدفع الاشتراكات لصندوق الضمان.
- القدرة على تسديد القرض للبنك ومبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة وفقًا للجدول الزمني المحدد.

ثانيا- الامتيازات الجبائية:

تتمثل الامتيازات الجبائية التي يتحصل عليها المستفيدين في:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات؛
- إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث سنوات؛
- تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي: السنة الأولى من الإخضاع الضريبي :تخفيض بنسبة 70 بالمائة، السنة الثانية من الإخضاع الضريبي :تخفيض بنسبة 50 بالمائة، السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي :تخفيض بنسبة 25 بالمائة.
- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5 بالمائة.

ثالثا- حصيلة إنجازات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية 31 مارس 2025

في ظل سعي الدولة الجزائرية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لعبت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دورًا محوريًا في دعم الفئات الهشة وتمكينها من إنشاء مشاريع صغيرة مدرّة للدخل. ومن خلال آلية التمويل المصغر، أسهمت الوكالة في تحفيز روح المبادرة الفردية، وتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لشرائح واسعة من المجتمع، لاسيما الشباب والنساء. وتعد حصيلة إنجازات الوكالة إلى غاية 31 مارس 2025 مرآة حقيقية لمدى نجاعة برامجها، حيث تُبرز نتائج ملموسة على مستوى استحداث مناصب الشغل، وتوزيع القروض حسب القطاعات والشرائح الاجتماعية المستفيدة. ويمثل هذا التقرير محطة تقييمية هامة للوقوف على النجاحات المحققة، وتحديد مجالات التحسين والتطوير لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

رابعا- توزيع قروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) **حسب نوع التمويل.**

بلغ توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة نسبة 11 **بالمائة للقرض بدون فائدة**، مقابل **89 بالمائة لشراء المواد الأولية**. هذا التفاوت في النسب يعكس توجهاً واضحاً من طرف الوكالة نحو تمويل المشاريع في مرحلة التشغيل الفعلي أكثر من التركيز على التأسيس فقط. فالتمويل الموجه لشراء المواد الأولية يشير إلى حرص الوكالة على تمكين أصحاب المشاريع من مباشرة النشاط الإنتاجي بسرعة، ما يعزز من فرص استمرارية المشروع وربما يعكس حاجة السوق المحلية إلى التمويلات التشغيلية أكثر من التمويلات التأسيسية. كما يمكن تفسير هذا التوجه بوجود عدد معتبر من المشاريع التي كانت قائمة وتحتاج فقط إلى دعم لمواصلة نشاطها أو توسيعه. والشكل أدناه يوضح ذلك.

الشكل 02: **توزيع قروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**(ANGEM) **حسب نوع التمويل.**

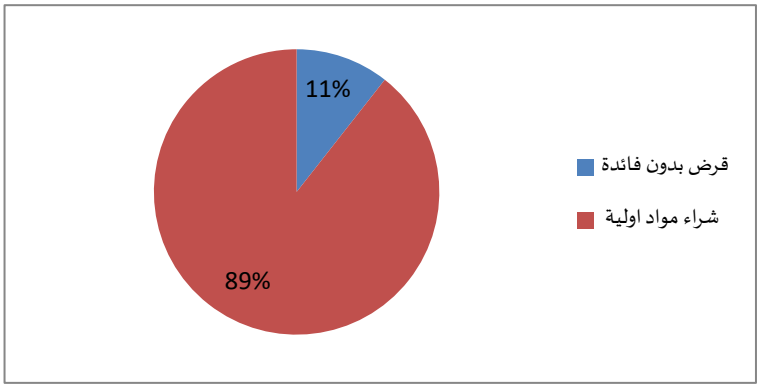

المصدر: **الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**(ANGEM).

خامسا- توزيع قروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) **حسب الجنس.**

يتضح من الشكل البياني الخاص بتوزيع القروض حسب الجنس وجود تباين واضح بين الجنسين، حيث يستفيد **الرجال** بنسبة أكبر بكثير من **النساء** من التمويلات الممنوحة. هذه الفجوة الجندرية في الولوج إلى القروض قد تكون مرتبطة بعدة عوامل، منها العقبات الاجتماعية، ونقص الوعي بفرص الدعم، أو حتى محدودية المشاريع النسوية في القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للوكالة. هذا التفاوت يُعد مؤشراً على ضرورة تدخلات تصحيحية لتشجيع مشاركة المرأة في عالم ريادة الأعمال، من خلال إجراءات تمييز إيجابي، أو تخصيص برامج تمويلية وتكوينية موجهة للنساء. والشكل أدناه يوح ذلك.

الشكل 03: **توزيع قروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**(ANGEM) حسب الجنس.

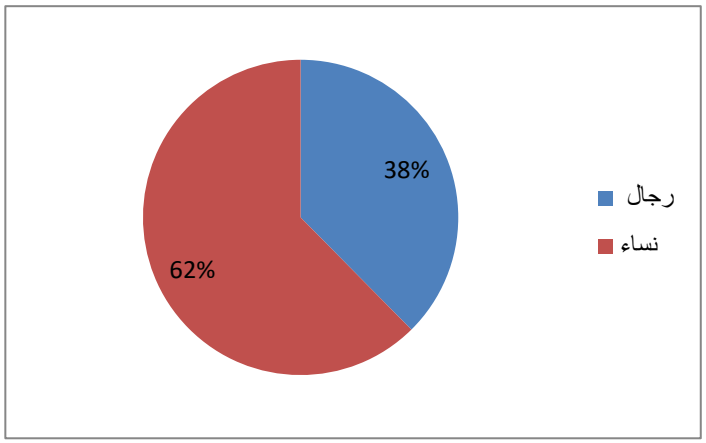

المصدر: **الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**(ANGEM).

سادسا- توزيع قروض **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) حسب قطاع النشاط.**

تتوزع القروض الممنوحة من طرف الوكالة عبر خمسة قطاعات رئيسية هي: **الفلاحة، الصناعة الصغيرة، الأشغال العمومية، الخدمات، الصناعة التقليدية. بحيث** أن القطاع الفلاحي يحظى بحصة معتبرة من القروض، وهو أمر متوقع نظرًا لأهميته في الأمن الغذائي الوطني وقدرته على خلق مناصب شغل في الوسط الريفي. أما **الصناعة الصغيرة** فتأتي في المرتبة الثانية، ما يعكس توجهًا استراتيجياً نحو دعم التصنيع المحلي والمقاولات ذات القيمة المضافة .**قطاع الخدمات** أيضًا يشكل نسبة معتبرة، لكونه من القطاعات المرنة والسريعة النمو. أما **الأشغال العمومية**، فتمثل توجهاً نحو دعم البنية التحتية المحلية من خلال مقاولات صغيرة. في المقابل، تبقى **الصناعة التقليدية** أقل حظًا من حيث التمويل، رغم دورها الثقافي والاجتماعي، ما يستدعي دعمًا خاصًا لهذا القطاع لضمان استمراريته وتثمين التراث المحلي. والشكل أدناه يوضح ذلك.

الشكل 04: توزيع القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM حسب قطاع النشاط.

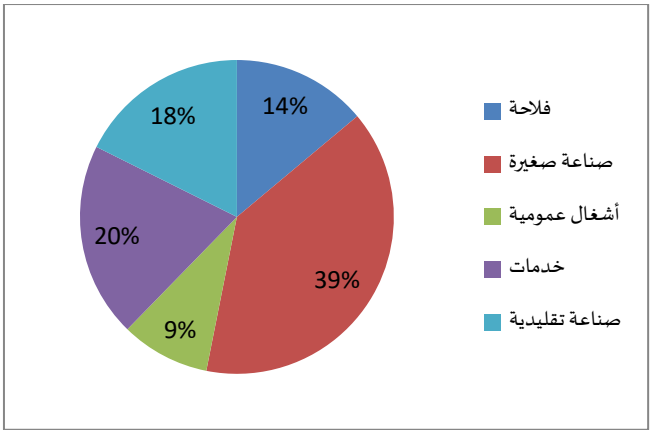

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).

سابعا- حصيلة مناصب الشغل المستحدثة قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM حسب نوع التمويل.

ساهم التمويل ل**شراء المواد الأولية**، في استحداث **89** بالمائة من مجموع مناصب الشغل، مقابل **11** بالمائة فقط للقروض بدون فائدة. هذه النسبة تكشف بوضوح أن الأثر الفعلي في سوق العمل يتحقق بشكل أكبر من خلال المشاريع التي دخلت مرحلة التشغيل الفعلي، حيث يُستخدم التمويل لتأمين مستلزمات مباشرة النشاط، كالمواد الأولية، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل مباشرة وسريعة. كما يدل على أن التمويل التشغيلي له مردودية اجتماعية أعلى من التمويل التأسيسي من حيث توفير فرص العمل، والشكل أدناه يبين ذلك.

الشكل 05: حصيلة مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM .

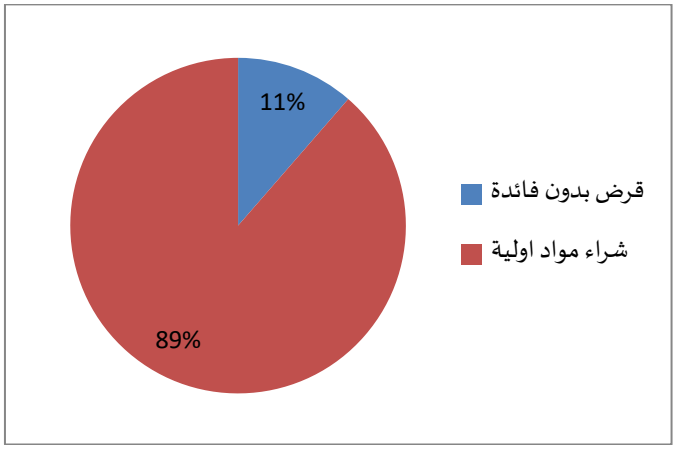

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).

ثامنا- حصيلة الخدمات غير المالية المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

عملت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تقديم خدمات دعم غير مالية تستهدف تمكين الأفراد في مجالات ريادة الأعمال والمهارات المهنية، حيث بلغ إجمالي عدد المستفيدين من هذه الخدمات 460,985 مستفيدًا. وقد استحوذ التدريب في إدارة المشاريع الصغيرة جداً (GTPE) على النسبة الأكبر من المستفيدين، بواقع 151,753مستفيدًا أي ما يعادل 32.9 بالمائة من إجمالي المستفيدين، يليه برنامج التعليم المالي العالمي (GFET) ب 140,327مستفيدًا بنسبة 30.4 بالمائة مما يعكس الوعي المتزايد بأهمية إدارة الأموال والمشروعات الصغيرة. بينما جاء برنامج GET AHEAD في مرتبة متأخرة، حيث بلغ عدد مستفيديه 2,140 فقط، أي بنسبة لا تتجاوز **0.5** بالمائة، وهو ما يشير إلى إمكانية التوسّع في هذا البرنامج مستقبلاً خصوصًا لدعم الفئات المستهدفة كالشباب والنساء. كما تم تدريب 303,447 مروجًا، أي ما يعادل 65.8 بالمائة من مجموع المستفيدين، ما يعكس تركيزًا واضحًا على بناء شبكة دعم مجتمعية قادرة على نقل المهارات والمعرفة. وشارك 113,419فردًا في اختبارات التحقق من المهارات المهنية (TVAP) ، بنسبة 24.6 بالمائة، في حين تم تنظيم 44,119 فعالية مبيعات، ما يمثل 9.6 بالمائة من مجموع الأنشطة، مما يدعم التمكين التجاري والتسويقي للمستفيدين. واستفاد 9,227 شخصًا من مواضيع عامة تتعلق بإنشاء وإدارة الأعمال، بنسبة **2** بالمائة تعكس هذه الأرقام مجتمعةً جهودًا ممنهجة لتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي، مع التركيز على بناء القدرات الريادية والمالية، إلى جانب فرص واضحة لتعزيز الشمولية والتوسع في بعض البرامج المتخصصة التي لا تزال تغطي نسبة محدودة من المستفيدين.

الجدول 06: حصيلة الخدمات غير المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

الإجراءات المكتملة	عدد المستفيدين
التدريب في إدارة المشاريع الصغيرة جدا (GTPE)	151753
التدريب على التعليم المالي العالمي (GFET)	140327
التدريب على برنامج GET AHEAD	2140
مواضيع عامة تتعلق بانشاء وإدارة الاعمال	9227
اجمالي عدد المروجين المدربين	303447
اختبارات التحقق من المهارات المهنية (TVAP)	113419
صالونات / معارض مبيعات	44119
اجمالي عدد المستفيدين من الخدمات غير المالية	460985

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الصناعة،https://www.industrie.gov.dz .

3.4 وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار ADPMEPI

هي هيئة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 25-331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020. تتولى الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنشاء، إنماء وديمومة هذه المؤسسات بالتنسيق مع القطاعات المعنية.

أولا- المهام الأساسية للوكالة:

حدد المرسوم التنفيذي رقم 18-170 السالف الذكر في مادته الرابعة المهام الأساسية التي تتولها الوكالة في اطار تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الانماء وديمومة هذه المؤسسات، وذلك بالتنسيق مع مختلف القطاعات ذات الصلة، حيث يمكن اجمال هذه المهام في النقاط الأساسية التالية:

- تشجيع تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتشاور مع أجهزة الدعم المختلفة؛
- دعم الابتكار والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة
- تنفيذ برامج عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم تطوير المناولة؛
- دعم تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التصدير ، الشراكة وتحويل التكنولوجيا؛
- وضع منظومة إعلامية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- القيام بمختلف الحملات التحسيسة والإعلامية وتقديم المساعدة لدى الهيئات العمومية لتسهيل حصول هذا النوع من المؤسسات على الطلب العمومي.

كما تجدر الإشارة الى أنه للوكالة فروع محلية تتمثل في مراكز الدعم والاستشارة وكذا مشاتل المؤسسات.

- المشتلة: المشتلة هي عبارة عن إطار متكامل لبيئة تتوفر على المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم، مخصصة لمساعدة أصحاب الأفكار أو المؤسسات المنشأة حديثا في إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتولى مهمة تنفيذ نظام دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي و تقديم الخدمات الخاصة بها من خلال:

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم خدمات الاحتضان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة والتسريع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة أو تلك التي لديها إمكانات نمو كبيرة؛
- توفير إيواء ظرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات؛
- القيام بأعمال تحسيسية وتكوينية لفائدة الشباب فيما يخص المقاولاتية، بالتكامل مع الأجهزة الموجودة؛
- تقييم الإمكانيات المحلية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف النسيج الصناعي؛
- تحديد فرص الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة المؤسسات الكبيرة، لاسيما الصناعية، بهدف تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار.

الجدول 07: تطورنشاط مشاتل المؤسسات في الجزائر حسب طبيعتها وعدد المستفيدين خلال الفترة 2015–2023.

السنوات	عدد المشاتل في حالة النشاط	مشاريع مستفيدة من الإيواء	عدد المؤسسات المنشأة	عدد العمال المتوقع
مشاتل المؤسسات				
2015	13	135	84	-
2016	16	158	70	-
2017	16	161	83	546
2018	16	186	93	539

مشاتل المؤسسات بطبيعتها الجديدة				
2019	16	85	61	463
2020	17	79	41	169
2021	17	69	30	106
2023	18	278	114	634

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، من 2019 الى 2023.

يشير تحليل بيانات نشاط مشاتل المؤسسات خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2023 إلى تطور مرحلي في أداء هذه الهياكل، سواء من حيث عدد المؤسسات المنشأة أو عدد المشاريع المستفيدة من الإيواء أو من حيث فرص العمل المتوقعة. فقد شهد عدد المشاتل زيادة تدريجية من 13 مشتلًا في 2015 إلى 18 مشتلة في 2023، ففي المرحلة الأولى، الممتدة من 2015 إلى 2018، التي تمثل فترة ما قبل اعتماد نمط التسيير الجديد، سجّل عدد المشاريع المستفيدة من الإيواء ارتفاعًا تدريجيًا، إذ انتقل من 135 مشروعًا في سنة 2015 إلى 186 مشروعًا في سنة 2018، أي بزيادة قدرها 51 مشروعًا خلال أربع سنوات. كما ارتفع عدد المؤسسات المنشأة من 84 إلى 93، وبلغ عدد العمال المتوقعين 539 سنة 2018، ما يدل على فعالية نسبية لهذه المشاتل في دعم ريادة الأعمال خلال هذه المرحلة. أما المرحلة الثانية، الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2021، والتي تميزت باعتماد نمط تسيير جديد للمشاتل، فقد شهدت تراجعًا ملحوظًا في مختلف المؤشرات. فقد انخفض عدد المشاريع المستفيدة من الإيواء من 85 مشروعًا سنة 2019 إلى 69 فقط سنة 2021، وتراجعت المؤسسات المنشأة من 61 إلى 30، كما هبط عدد العمال المتوقعين من 463 إلى 106. ويمكن تفسير هذا التراجع بكونه نتيجة طبيعية لمرحلة الانتقال الإداري والتنظيمي، مما أثر مؤقتًا على المردودية العامة للمشاتل. غير أن سنة 2023 مثّلت مرحلة انتعاش واضحة، إذ سجّلت المؤشرات ارتفاعًا كبيرًا وملفتًا، حيث بلغ عدد المشاريع المستفيدة من الإيواء 278 مشروعًا، وهو الرقم الأعلى في كامل السلسلة الزمنية، كما ارتفع عدد المؤسسات المنشأة إلى 114، وتم توقع خلق 634 منصب شغل. هذا التحسن الكبير يؤكد نجاعة نمط التسيير الجديد للمشاتل بعد استقراره، ويعكس تطورًا ملموسًا في قدراتها على مرافقة المشاريع ودعم إنشاء مؤسسات مصغرة منتجة وفعالة.

- **مراكز الدعم و الاستشارة:** فهي تتولى مهمة تنفيذ برامج وأنظمة دعم، تطوير وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- دراسة وتحليل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاتصال مع مجموع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي بهدف اقتراح التكيفيات المطلوبة للبرامج والأنظمة التي تنفذها؛
- اقتراح مشاريع للتطوير الجماعي أو للنظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ برامج وأنظمة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحددة من طرف الوكالة بالاتصال مع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي؛
- عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير المناولة ودعم تعزيز الاندماج الصناعي الوطني؛
- دعم الابتكار والرقمنة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- دعم ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحفاظ عليها؛
- تطوير النظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 08: تطور نشاط مراكز التسهيل ومراكز الدعم والاستشارة خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2023.

السنوات	عدد المراكز في حالة النشاط	عدد اصحاب المشاريع المستقبلين	عدد اصحاب المشاريع المرافقين	عدد المؤسسات المنشأة	عدد العمال المتوقع

مراكز التسهيل					
2015	16	3158	1550	957	3418
2016	21	2390	1256	148	4315
2017	26	-	1152	-	-
2018	26	2817	863	204	3477
مراكز الدعم والاستشارة					
2019	26	1947	711	185	1663
2020	28	1600	321	75	432
2023	28	1544	331	18	711

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، من 2019 الى 2023.

يُظهر تحليل بيانات نشاط مراكز التسهيل ومراكز الدعم والاستشارة خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2023 تباينًا واضحًا في الأداء بين الفترتين، مما يعكس تطورًا في المقاربات المعتمدة في دعم أصحاب المشاريع وتسهيل إنشاء المؤسسات المصغرة. فنلاحظ أن مراكز التسهيل في الفترة من 2015 الى غاية 2018 كانت تمثل الأداة الرئيسية لمرافقة أصحاب المشاريع. حيث نلاحظ أن عدد أصحاب المشاريع المستفيدين كان مرتفعًا نسبيًا، فبلغ 3,158 سنة 2015 و2,390 سنة 2016، ليعاود الارتفاع إلى 2,817 سنة 2018. كذلك، تم تسجيل عدد هام من أصحاب المشاريع المرافقين، حيث بلغ 1,550 سنة 2015، ثم تراجع إلى 1,256 سنة 2016، ليواصل انخفاضه إلى 863 سنة 2018. أما عدد المؤسسات المنشأة، فقد عرف تذبذبًا كبيرًا، حيث بلغ الذروة سنة 2015 بـ957 مؤسسة، لكنه انخفض بشكل حاد إلى 148 مؤسسة سنة 2016، ثم عاد إلى الارتفاع تدريجيًا ليصل إلى 204 سنة 2018. ويُلاحظ أيضًا أن عدد العمال المتوقع خلقهم كان مرتفعًا نسبيًا (3,418 سنة 2015 و3,477 سنة 2018)، ما يدل على مساهمة مراكز التسهيل في استحداث مناصب شغل، رغم التباين المسجل في النتائج. ومع ظهور مراكز الدعم والاستشارة كبديل تنظيمي في 2019، سُجّل تراجع نسبي في بعض المؤشرات مقارنةً بمراكز التسهيل. فعلى الرغم من استقرار عدد المراكز 26 سنة 2019 و28 لاحقًا، فإن عدد أصحاب المشاريع المستقبلين انخفض إلى 1,947 سنة 2019، ثم إلى 1,544 سنة 2023. أما عدد أصحاب المشاريع المرافقين، فقد بلغ 711 سنة 2019 و331 سنة 2023، وهو ما يعكس انخفاضًا في وتيرة المرافقة أو تحولًا في نمط الخدمة. بالمثل، انخفض عدد المؤسسات المنشأة من 185 سنة 2019 إلى 18 فقط سنة 2023، وهو تراجع كبير قد يرتبط بطبيعة التدخل الجديد أو بظروف خارجية كتغير السياسات أو تداعيات الجائحة. كما أن عدد العمال المتوقعين انخفض من 1,663 سنة 2019 إلى 711 سنة 2023، ما يُظهر تراجعًا في الأثر الاقتصادي المباشر لهذه المراكز.

5. الخاتمة

يتضح من خلال الدراسة أن برامج الدعم الحكومي في الجزائر، خلال الفترة من 2018 إلى 2022، قد ساهمت بشكل ملحوظ في دعم المؤسسات المصغرة، من خلال أدوار محورية لعبتها كل من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM، ووكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار .ADPMEPI وقد انعكست هذه الجهود في عدد المشاريع الممولة والمرافقة، حيث تم تسجيل آلاف المؤسسات المصغرة التي استفادت من التمويل والمرافقة خلال هذه الفترة، منها أكثر من 20,000 مشروع عبرANADE ، وآلاف المستفيدين من القروض المصغرة عبر ANGEM، بالإضافة إلى مشاريع احتضنتها مشاتل المؤسسات، والتي سجلت في سنة 2023 إيواء 278 مشروعًا وتوفير أكثر من 600 منصب شغل متوقع. ومع ذلك، فإن فعالية هذه البرامج لم تبلغ المستوى المأمول بسبب تحديات متعددة، أبرزها التعقيد الإداري، وضعف التنسيق بين الجهات الداعمة، والنقص في المتابعة ما بعد التمويل، بالإضافة إلى ضعف ثقافة المقاولاتية لدى

فئة من الشباب المستفيد. وهو ما يستدعي مراجعة عميقة لهذه السياسات بما يضمن نجاعة واستدامة المؤسسات المصغرة، ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية.

6. التوصيات

انطلاقًا من النتائج المتوصل إليها، ولتعزيز فعالية برامج الدعم الحكومي للمؤسسات المصغرة وتحسين مردوديتها على المدى المتوسط والطويل، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في تدارك أوجه القصور وتحقيق أهداف التنمية المقاولاتية في الجزائر.

- **تعزيز التنسيق بين مختلف أجهزة الدعم** من خلال إنشاء منصة رقمية وطنية مشتركة لتبادل المعلومات وتتبع الملفات بفعالية.

- **تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع المعالجة** عبر تعميم الرقمنة في مختلف مراحل الدعم، من التقديم إلى المتابعة.

- **تحديث برامج التكوين والمرافقة** لتواكب متطلبات السوق وتركّز على المهارات الرقمية، والتسويق، وتسيير المشاريع.

- **تفعيل آليات المتابعة والتقييم** للمشاريع بعد الإنشاء لضمان استدامتها، ومرافقتها في مواجهة التحديات التقنية والإدارية.

- **توجيه الدعم نحو القطاعات ذات القيمة المضافة** مثل الصناعات التحويلية، الفلاحة الذكية، الخدمات الرقمية، والطاقات المتجددة.

- **تحفيز الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات الجامعية** لدعم الابتكار وتوفير بيئة حاضنة لريادة الأعمال.

- **ضمان التوزيع العادل للدعم عبر مختلف ولايات الوطن**، مع تركيز خاص على المناطق الداخلية والمحرومة.

7. المراجع

- حسن صلاح. (2011). دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر. دار الكتاب الحديث. القاهرة.
- دليل انشاء مؤسسة. (2024). الوكالة الوطنية للنفايات، الجزائر.
- دليل حصيلة النشاطات للمؤسسات المصغرة. (2023). 02. الجزائر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Anade.
- الموقع الرسمي لوزارة الصناعة، https://www.industrie.gov.dz
- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، https://www.angem.dz